

اقتصاد السوء

ماهية المصارف

محمد زيب

للمصارف تعريف "دارج" على لسان معظم الاقتصاديين، يقول إنها "وسيط بين مدخرين ومقرضين"، بين من يملك النقود ولا ينفقها وبين من ينفق النقود ولا يملكها. وبهذا المعنى، هي "واسطة خير"، تؤدي عملها وتجنّي ربحها من جمع طرفي المعادلة المحببة في الاقتصاد الشائع، أي الادخار والاستثمار. وبذلك تساهم في ضخ الدم في شرايين التجارة، الإنتاج والتبادل والاستهلاك، وفي تيسير حاجات السوق وحاجات اللاعبين فيها، رأساليين كانوا أم تجاراً ومبادرين ورواد أعمال أم مستهلكين و"محتاجين"، أفراداً وأسراً ومؤسسات وحكومات دول عاجزة.

في بلدان "العجائب"، مثل لبنان، يذهب تعريف المصارف إلى أبعد كثيراً من "الوسيط". كأن يقال مثلاً إنها "العمود الفقري للبلد واقتصاده"، بمعنى أنها اكتسبت صفة "تأسيسية" في الكيان كله وعقده الاجتماعي ومصدر عيش السكان! أو إن يقال إنها والجيش "يشكلان ركيزة الاستقرار"، وهذا يضيف بعداً فريداً على تعريف المصارف ويفرض "واجب" الحرص عليها وتحبيدها وجعلها خطأ أحمر، حفاظاً على السلم الأهلي ودرءاً للفوضى والانهايار! أو أن يجري تعريفها في القانون كمحميات فائقة الحساسية والخصوصية، إلى درجة تسويغ السرية المطلقة على أعمالها وأعمال المتعاملين معها وعبرها، وإيقاء العمليات الجارية على دفاترها وفي حساباتها مخفية وبعيدة عن أعين "المتلصقين"، بمن فيهم مراقبو الضريبة وسائر أجهزة إنفاذ القانون والرقابة والمساءلة.

تظهر المصارف، في تعريفها المبثذل، أنها في صالح الجميع. ياتمنونها على مدخراتهم واستقرار عملتهم، وهي تعيد توظيفها في تمويل تجاراتهم واستثماراتهم وبنقات دولتهم، وكذلك استهلاكهم، من السكن والتعليم حتى السيارات واليخوت والمجوهرات وعمليات التجميل، مروراً بكل السلع والخدمات والأحلام التي يجري شراؤها بالتقسيط.

هل هذا هو تعريف المصارف الصحيح؟ هل هي حقاً ذاك "الوسيط" وتلك المزامم الأخرى؟

يوجد في الأبحاث والتقارير الاقتصادية، القديمة والحديثة، أكثر من تعريف واحد للمصارف، ومن وجهات مختلفة. ولكن طرح السؤال هنا، الآن، لا يهدف إلى البحث عن التعريف التقني الأصح، بقدر ما يهدف إلى إزالة الالتباس الذي يخلقه هذا التعريف المبثذل الدارج في أوقات الأزمات، ولا سيما في اقتصاد، مثل الاقتصاد اللبناني، حيث مجمل دخله السنوي اليوم لا يتجاوز ربع الموجودات في المصارف، ويفرق تحت مديونية هائلة (الحكومة ومصرف لبنان والشركات والأسر) تقدر بأكثر من 190 مليار دولار، أي أكثر بثلاث مرات ونصف من مجمل الدخل السنوي، وتستنزف الفوائد المدفوعة عليها نصف إيرادات الدولة ونصف الدخل المتاح للأسر. هذه المديونية المرهقة تساوي تقريباً مجمل الودائع لدى المصارف وأمواها الخاصة. أي إن المطلوبات (الديون) على الدولة والقطاع الخاص والأسر تساوي قيمة المطلوبات (الديون) على المصارف (ولا سيما الودائع التي تشكل أكثر من 78% من مجمل هذه المطلوبات). بمعنى أوضح، فإن كل دين على المصارف هو دين على الآخرين، وهي تجني أرباحها من كونها تقترض بفائدة أدنى من الفائدة التي تقرض بها. وهذا هو تعريف المصارف الأيسر، نسخة متطورة للربا، الذي صار بواسطتها معلماً، يقطع حصة متنامية من فائض القيمة والدخل، ويساهم مساهمة فعالة في تركيز الثروة لدى عدد من الناس يتضائل باستمرار (فيفيان عقيقي - ص 2).

يقول ماركس إن المصارف "تمثل تمركز المقرضين من جهة، وتمركز المقرضين من جهة ثانية"، ووصفها أنها "الإدارة العامة" لرأس المال النقدي. وتعتبر مقالة، نشرتها دورية صندوق النقد الدولي (التمويل والتنمية - آذار 2016)، أن تعريف المصارف ك"وسيط في الأموال المتاحة للإقراض" هو تعريف "مضلل للغاية". ويشرح الكاتبان مايكل كومبوف (مستشار بحوث أول في مركز بحوث بنك إنكلترا) وزولتان جاكوب (اقتصادي في إدارة البحوث في الصندوق)، كيف تعمل المصارف على إنشاء النقود بواسطة الدين، فكل قرض جديد يُصرف بإنشاء وديعة جديدة بقيمة القرض نفسه، وبالتالي تتم زيادة الودائع بزيادة الدين. وعلى الرغم من أن الجزء المهم من هذه العملية يبقى دفترياً، أي لا تقابله نقود حقيقية، إلا أن الفائدة المدفوعة تصبح حقيقية، وهي تبقى مستحقة حتى بعد استهلاك الدين، أي زواله كنفد أو رأس مال. في المثال اللبناني أيضاً، بلغت إيرادات المصارف في العام الماضي أكثر من 13 مليار، وهي سددت فوائد وعمولات لقرضيه (المودعين) بقيمة 8 مليارات دولار، أي أكثر من الزيادة المحققة في الودائع (6 مليارات دولار). علماً أن مجمل الموجودات ارتفع نحو 15 مليار دولار نتيجة الهندسة المالية (تقرير علي هاشم - ص 2).

بهذا المعنى، فإن الادخار ليس غاية المصارف، فهي لا تجني ربحها (مبرر وجودها) من الودائع، بل تدفع كلفة عليها، وبالتالي هي ليست "فجة" تحفظ "ودائع الشعب"، كما يحلو للبعض القول بكل سذاجة. وكذلك، فإن الاستثمار ليس هدف المصارف، حتى في تعريفها المبثذل، وبالتالي هي لا تربح لأنها توظف رأس المال النقدي المتراكم لديها في الاقتصاد الحقيقي، كما يصوّر الاقتصاد الشائع، بل تجني أرباحها من الاقتصاد الوهمي، من إنشاء المزيد من النقود عبر إنشاء المزيد من الدين، ولا يهم هنا، أي في مجال تعريف المصارف، إذا كان هذا الدين، أو أجزاء منه، تنتهي إلى تمويل الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات أو المضاربة... ففي مطلق الأحوال، لا يعدو الدين، وهو عمل المصارف الوحيد، إلا الطريقة التي يتم فيها اقتطاع حصة متزايدة من الدخل لصالح تراكم رأس المال النقدي والمصرفي، ليس من حساب الأرباح فحسب بل من حساب الأجور أيضاً وسائر أنواع الدخل، سواء مباشرة عبر مديونية الشركات والأسر والأفراد، أو عبر مديونية الدولة (عبد الحليم فضل الله - ص 4 و5).

"النقد، بما هو نقد، لا يدّر أي شيء" (ماركس - رأس المال - المجلد الثالث). وفائض القيمة لا يتحقق في الاقتصاد الوهمي، الذي تمثل المصارف صورته الأوضح، وبالتالي لا تتحقق أرباح المصارف إلا من عمل الآخرين. لهذا السبب، ولأنها بالتحديد "ليست جمعيات خيرية"، يجدر تدفيعها ضريبة أعلى بكثير من الضريبة التي يدفعها الآخرون على ناتج عملهم، لا الحديث عن "ظلم تتعرض له"، بحسب ما كتب مكرم صادر، الأمين العام لأقوى لوبي في لبنان، الذي لم يجد حجة لردّ "الهجمة على المصارف" (نشرة جمعية المصارف - كانون الثاني 2018) إلا تعريفها على أنها مؤسسات مثلها مثل أكثر من 67 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، يعمل فيها نصف القوى العاملة تقريباً، ليطالب بكفّ الضرائب عن المصارف وفرضها على أولئك الذين يتزاحمون في الاقتصاد الحقيقي.

خطوات تنفيذية

تغيير في النموذج الائتماني

ثمة تغييرات ستمر بها الأنظمة الائتمانية الخاصة بالمصارف عند تطبيق المعيار 9، وهي الأنظمة التي يتم على أساسها متابعة وضع القروض وحجم مخاطرها. فالأنظمة الائتمانية التقليدية تركز عادةً على ملاءة المقرض وقدرة الإيفاء عند منح القرض، وذلك لأخذ القرار بخصوص منح القرض أو عدم المنح. لكن تطبيق المعايير الجديدة سيحتاج، إضافة إلى ذلك، إلى متابعة احتمال التخلف في المستقبل بشكل دائم خلال فترة السداد، من خلال مؤشرات محددة، وخصوصاً أن نسبة المؤونة التي سيخصصها المصرف مقابل القرض سيحددها حجم المخاطر أو احتمال التخلف عن السداد في المستقبل، وهو

احتمال سيغيّر بتغيّر ظروف المقرض خلال فترة السداد. وهكذا سيحتاج تطبيق المعيار إلى إيجاد أنظمة متابعة خاصة لتقويم وضع قروض وتوظيفات المصارف بشكل دائم، وهي أنظمة تختلف بأهدافها وطبيعتها عن أنظمة المتابعة الموجودة حالياً لتقويم القروض وملاءة المقرضين. وقد عملت جميع المصارف اللبنانية على ورش عمل خاصة لصياغة أنظمة ائتمانية خاصة على المستوى الإداري لهذه الغاية بالتحديد.

ومن المقرض ترجمة هذه المؤشرات في النهاية بتقويم خاص لكل قرض أو توظيف تقوم به المصارف، على أن تسمح هذه التقويمات باحتساب احتمالات التعثر لاحقاً لكل قرض أو توظيف. وبالتالي، سيكون على المصارف احتساب

من الأرباح الخاصة بها أو عبر تغطيتها من المساهمين، كما يحصل في معظم البلدان. ولتقدير قيمة المؤونات الواجب تأمينها، على المصارف أن تبادر إلى صياغة نماذج إدارية تمكنها من تقويم هذه المخاطر بالاحتمالات والأرقام، ومن ثم احتساب قيمة المؤونات المطلوبة على هذا الأساس.

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار 9، على أن يكون واجب التطبيق اعتباراً من 01/01/2018، أي خلال ثلاث سنوات ونصف سنة. وفي تشرين الثاني 2017، أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي 12713، طالباً من المصارف تطبيق المعيار ابتداءً من مطلع 2018 كما في طلب مجلس معايير المحاسبة الدولية.

كان لا بد لأصحاب المصارف من زيادة الرساميل المصرفية لتكوين هذه المؤونات أو اقتطاعها من الأرباح

أن العملاء ملتزمون بالدفع ولم يتعثروا بعد.

عند حدوث الأزمة، تفاقت المشكلة عند تسجيل المصارف خسائر كبيرة مفاجئة بفضل حجم القروض المتعثرة الضخمة، والتي لم تكن المصارف قد كونت لها مؤونات استثنائية، رغم ارتفاع درجة المخاطر فيها منذ البداية (بحسب نوعية المقرضين)، وذلك ببساطة لأن هذه القروض كانت سابقاً قروضاً عادية، أي أن أصحابها كانوا من الملتزمين بالدفع قبل التعثر، بمعزل عن احتمال التعثر مستقبلاً.

وهكذا وجد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هناك ضرورة لتحديد مخصصات ومؤونات احتياطية مقابل الديون الجديدة، يتم احتسابها بحسب درجة المخاطر واحتمالات التعثر لكل مقرض، ووفقاً لنوع الضمانة وطبيعتها. كما يفترض بالمصارف أن تعدد إلى اقتطاع هذه المؤونات والاحتياطيات

العالم باتت تمتلك ما يزيد على 47 تريليون دولار، أي أكثر من ثلث الأصول والقروض التي تحتفظ بها المصارف في كل أنحاء العالم.

يحدّر صندوق النقد في تقريره الأخير عن الاستقرار المالي في العالم من «استمرار تنامي حجم الدين، كونه سيدفع المصارف إلى رفع معدلات الفائدة، وبالتالي سترتفع خدمة الدين العام في الحكومات والمؤسسات المدنية، وتنجم عن ذلك أزمة تهدد الاستقرار المالي العالمي بسبب تعثر المدينين عن سداد ديونهم».

في ما يلي أكبر الدول مديونية في العالم وفق بيانات صندوق النقد الدولي:

1- اليابان: تسجل أعلى مستويات الدين نسبة إلى الناتج المحلي، على الرغم من كونها من الدول الصناعية، إذ بلغ عام 2017 نحو 240,3%، وهو نما بنسبة 137% منذ عام 1980 حين كانت نسبته 50,6%.

2- اليونان: هي البلد الثاني الأكثر مديونية، إذ تبلغ نسبتها 180,2% من مجمل الناتج المحلي، وتبلغ قيمتها نحو 349,9 مليار دولار. نما الدين اليوناني بنسبة 98% منذ عام 1980 حين كانت نسبته 22,5% من الناتج المحلي. عانت اليونان، ولا تزال، من الإدمان على القروض، فضلاً عن معاناتها من تركيز مزمّن وشديد للثروة. تخضع اليونان حالياً لبرنامج تقشف قاس، فرضته الترويكا التي تمثل الدائنين (الاتحاد

الاوروبي والبنك الاوروبي وصندوق النقد الدولي)، وطال تخفيض الاجور ومعاشات التقاعد والإنفاق الاجتماعي والاستثمار، وأدى الى المزيد من البطالة.

3- لبنان: هو الدولة الثالثة عالمياً بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، الذي بلغ 152,3%، وتخطت قيمته 79 مليار دولار، علماً بأنه ارتفع بنسبة 153% بين عامي 2000 و2016. تنفق الحكومة اللبنانية نصف عائداتها على خدمة ديونها، التي بدأت بالتناقص منذ تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز أسبابها سياسة تثبيت سعر صرف العملة وسياسة الفوائد العالية.

4- إيطاليا: تحلّ في المرتبة الرابعة عالمياً، على الرغم من أنها مصنّفة من ضمن الدول الثماني الصناعية الكبرى. يبلغ الدين العام فيها نسبة إلى الناتج المحلي نحو 133%، وهو نما بنسبة 111% منذ عام 1988. تبلغ قيمة الديون الإيطالية نحو 2,4 تريليون دولار.

5- جمهورية الرأس الأخضر: تأتي في المرتبة الخامسة، يبلغ الدين العام فيها إلى الناتج المحلي 128,8%، وتبلغ قيمته 2,06 مليار دولار وهو نما بنسبة 82% منذ عام 2000، فيما سجل أدنى مستوياته عام 2008 بنسبة 57%. يعتمد اقتصاد الجزيرة الأفريقية على القطاع الخاص، وخصوصاً في الخدمات والسياحة والتجارة التي تشكل 66% من الدخل القومي، في مقابل 12% للزراعة. تستورد 82% من الغذاء، رغم أن 70% من سكانها يعيشون في الأرياف، ما فاقم عجزها التجاري، الذي تموّله بواسطة القروض الأجنبية وتحويلات المغتربين.